
القضية الثانية عشرة

بزازات أطفال مصنوعة من مخلفات القمامنة

جشع التجار قضية أخلاقية

تعد القضية التي سوف نتناولها في السطور القادمة قضية بيئية، ولكنها في نفس الوقت ذات بعد أخلاقي؛ فهي تؤكد خطورة التجاوزات التي يقترفها بعض التجار وأصحاب المصنع بهدف تحقيق كسب مادي وثروات طائلة، وإن كان ذلك على حساب صحة المواطنين وسلامتهم، وبغض النظر عن كون الأطفال الأبراء ضحايا تلك التجاوزات، ودون مراعاة لكونهم ينشرون التلوث، ويشاركون في مضاعفة أخطاره وأثاره السلبية على كل أفراد المجتمع.

فالقضية التي نطرحها .. تتعلق بالأطفال، وبأحدى المنتجات المهمة التي يحتاجونها في شهورهم الأولى من حياتهم في هذه الدنيا؛ ألا وهي "البزازات" و"الببرونات".

التلوث وعالم الطفل

فلقد شدني في جريدة أخبار اليوم خبر عنوانه: "ضبط بجازات أطفال مصنوعة من مخلفات القمامه والشباشب".

فقد أفزعني ذلك العنوان دون أن أقرأ تفاصيله، وأحسست بشعور غريب يتتبّني؛ شعرت برجمة تهز جسدي، وشعرت ببرودة تسرى في عظامي، وشعرت بقبحية في صدرى؛ شعرت بخوف شديد.

نعم .. حتى عالم الأطفال الأبرياء لم يسلم من عبث العابثين، وجشع الكبار؛ وهذا ما جعلني أشعر بخوف شديد من المستقبل؛ فأى مستقبل يتظر مثل هؤلاء الأطفال، وهم يرضعون التلوث والأمراض منذ نعومة أظافرهم.

تعالَ بنا - عزيزي القارئ - نقرأ سوياً ما جاء في ذلك الخبر: "أثناء تواجد اللواء حسني الديب وكيل أول وزارة التموين بإحدى الصيدليات؛ فوجئ بأحد الباعة الجائلين يدخل الصيدلية ويعرض بيع "ببرونات" و"جازات" أطفال، مجهولة المصدر،

وألوانها تدل على أن الخامات المصنوعة منها رديئة جدًا. أخفى اللواء حسني شخصيته عن البائع، وادعى أنه صاحب صيدلية أخرى، ويريد كميات من هذه البضاعة؛ فأرشده البائع المتوجول عن مكان المصنع واسم صاحبه. قامت إدارة الغش التجاري بوزارة التموين بمداهمة المصنع في منشية السد العالي بمدينة السلام، وإلقاء القبض على صاحبه بعد عثور القوة داخل المصنع على تلال من مخلفات الشباشب البلاستيك، وبقايا الكاوتتش، وأطنان من مخلفات البلاستيك التي تم جمعها من القرامة، بالإضافة إلى ماكينة حقن البلاستيك، ومكابس يدوية وسلندرات لعجن الكاوتتش وفرمه، وماكينة لصناعة جميع أجزاء "البرونات" و"البزازات". وتذكرت الإدارة من ضبط 245 ألف برونة، و120 ألف بزازة، و190 ألف زجاجة برونة، و300 سيكارة بلاستيك مجروش. وتبين أن صاحب المصنع لا يحمل سجلًا تجاريًّا، وأنه يعمل بدون ترخيص من وزارة الصناعة، وقد تم إغلاق المصنع وإحالة صاحبه للنيابة.

انتهى الخبر، ولكن القضية لم ولن تنتهي؛ فكما هو واضح والثابت أن الصدفة، والصدفة وحدها لعبت الدور الرئيسي، وكانت وراء اكتشاف هذه الكارثة البيئية والأخلاقية.

وهذا يجعلنا نتساءل: كم من الكوارث نكتشفها بالصدفة؟ وكم منها لم ولن نكتشفه؟!

أسئلة وتساؤلات

ولا أخفيك عزيزي القارئ بعد قراءة هذا الخبر؛ فإنني وجدت "سيلًا" من الأسئلة والتساؤلات تتسرّع إلى رأسي، وربما إلى رأسك أنت أيضًا:

- يا ترى كم من البرونات والبزازات من تلك النوعيات قد وصلت بالفعل إلى أفواه أطفالنا الأبرياء؟
- يا ترى .. ما هي نوعية الأمراض والأخطار التي يمكن أن تحملها هذه

- البيرونات والبازارات إلى صدور وأجساد أطفالنا الغضة؟ .
- يا ترى كم من الأطفال، أصيب وتوفي بسبب هذه النوعية من البيرونات والبازارات، دون أن يدرى ذويهم بالسبب الحقيقي لمرضهم أو موتهم؟
 - يا ترى ما هي السلع الأخرى، والمستلزمات اليومية التي يحتاجها المواطنون، والتي تكون قد صنعت بنفس الطريقة؛ أي تم تصنيعها من الزبالات؟
- عشرات الأسئلة والتساؤلات التي تبحث عن إجابة؛ فهل هناك إجابة صادقة عن هذه التساؤلات؟

كيفية الاستفادة الحقيقية من القمامنة

القمامنة هي المخلفات الناتجة عن نشاطات الإنسان اليومية، وهي تشمل بقايا الطعام، بالإضافة إلى الأوراق والكراتين وعلب الصفيح الفارغة، والعبوات البلاستيكية، وغيرها من الأشكال الحديثة التي أصبحت تستخدم حالياً في تعبئة وحفظ الأغذية المجهزة، كما تحتوي على بعض عبوات المبيدات الخشبية الفارغة ومعطرات الجو، وغيرها.

ومن المعروف أن القمامنة أصبحت إحدى المشكلات التي تواجه العديد من الدول، وخاصة مدنها المزدحمة؛ مثل: مدينة القاهرة^(١). وتحاول العديد من الدول حل مشكلة التخلص من القمامنة مستخدمة أحدث الأساليب العلمية والتكنيات الحديثة. وتعد عملية إعادة استخدام المخلفات الصلبة (Re-Cycling) من أحدث الطرق وأكثرها فاعلية في التعامل مع القمامنة؛ حيث يتم فرز المخلفات، وتفصل مكوناتها كل على حدة، حتى يمكن الاستفادة منها؛ فتجمع المخلفات المعدنية (مثل الحديد والصلب)، وترسل إلى مصانع الصلب الصغيرة؛ حيث يعاد تصنيعها مرة أخرى إلى منتجات جديدة، تستخدم في أغراض متعددة من حياتنا اليومية.

(١) يبلغ إجمالي ما تنتجه مصر من القمامنة نحو 10.953.150 طن سنوياً.

كذلك تفصل المخلفات الزجاجية وترسل إلى مصانع الزجاج؛ حيث يعاد تصنيعها وتحويلها إلى أنواع رخيصة من الزجاج البني أو الأخضر.

أما الأوراق وبقية المواد السليلوزية؛ فتجمع وترسل إلى مصانع الورق الصغيرة حيث يتم تبييضها ويصنع منها بعض صناديق التغليف وأوراق الكرتون.

كما يمكن استخدام النفايات المحتوية على مواد عضوية يسهل تحمرها بواسطة البكتيريا؛ مثل: الورق والقماش والخشب وبقايا الطعام؛ لإنتاج غاز الميثان. وقد قامت بعض الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال هذا التفاعل الذي يحدث طبيعياً في مستودعات القمامه؛ لإنتاج غاز الميثان بطاقة تصل إلى نحو 140 ألفاً من الأمتار المكعبية في اليوم⁽¹⁾.

كذلك تجمع المواد البلاستيكية وبقايا البلاستيك؛ حيث يتم إرسالها إلى مصانع صغيرة خاصة، تقوم بإعادة طحن تلك المواد، وإعادة تدويرها لإنتاج بعض الأواني البلاستيكية التي تستخدم في أغراض غير صحية.

وهكذا نجد أنه إذا أمكن توجيه محتويات القمامه التوجيه الصحيح؛ فإنه يمكن الاستفادة منها بطريقة اقتصادية، بالإضافة إلى ضمان التخلص منها بطريقة آمنة ومفيدة وغير ملوثة للبيئة؛ كما يحدث عند محاولة التخلص منها عن طريق الحرق.

المتابعة والمراقبة

كما عرفنا في السطور السابقة؛ فإن القمامه وما تحويه من مخلفات تحتوي على مواد سامة وخطرة؛ ولذلك فإن عملية إعادة تدويرها يجب أن تتم من خلال خطوات

(1) تم الاستفادة من المخلفات الصلبة في الريف بطريقة مماثلة؛ فتجمع المخلفات النباتية (مثل: حطب القطن وقش الأرز) وتحلط بنفايات الحيوانات، ثم يعرض هذا الخليط لفعل البكتيريا في آبار متروسة العمق، ويستخدم غاز الميثان الناتج والذي يسمى في هذه الحالة اسم "اليوجاز"، في عمليات التسخين وطهو الطعام.

معينة، وأن توجهه لتصنيع نوعيات بعضها من المنتجات التي تفي باحتياجات بعض الأغراض غير الطبية وغير الغذائية، والتي لا تتصل بأي شكل بأحد الجوانب الصحية.

ولذلك فإن تلك العمليات المختلفة من إعادة تدوير المخلفات وتصنيعها مرة أخرى؛ تحتاج إلى مراقبة دقيقة ومستمرة للتأكد من خطوات الإنتاج، ونوعية المنتجات، والجهات التي تنتجهما، والتي تستخدمها.